الاسلامية، ومن ضمنهم الشيخ عاطف الخطيب نفسه، ان الحل الأفضل، وهو اقامة دولة اسلامية في كل فلسطين، ليس واقعياً. لذلك، أضاف الشيخ عاطف، «انهم لا يمانعون حلاً وسطاً مع المنظمة يجرى من خلاله تحرير أي بقعة من فلسطين واقامة السيادة الفلسطينية عليها»[١٧]. أمّا موقف الشيخ عبدالله، فهو أكثر وضوحاً؛ اذ قال انهم يقبلون بالحل السياسي الذي يتمّ التوصّل اليه من طريق التفاوض بين «القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني» وبين دولة اسرائيل. انهم يقبلون باقامة دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين، «حتى لو كانت هذه الدولة في مدينة واحدة»[١٨].

الحركة الاسلامية والسلطات المحلية

في حين ان الحركة الاسلامية لم تشارك في انتخابات الكنيست[١٩]، فقد شاركت، منذ العام ١٩٨٤، في انتخابات المجالس المحلية لعدد من التجمّعات العربية، وخاصة في منطقة المثلّث. أمّا مشاركة الحركة في الانتخابات المحلية، فجاءت «بعد قناعتها المطلقة» ـ كما قال الشيخ عبدالله نمر درويش ـ بـ «ان تسلّمها للسلطة المحلية سوف يعود على جماهيرنا بالخير والبركة، وسوف يجنّب هذه الجماهير ويحميها من قيادات المطامع والمحسوبيات»[٢٠]. في سنة ١٩٨٤، فازت الحركة برئاسة مجلس محلي كفربرا، وحصلت على تمثيل في عضوية مجلسي كفر قاسم والطيبة. أمّا في الانتخابات المحلية الاخيرة، التي أُجريت في آذار (مارس) ١٩٨٩، فقد فازت الحركة الاسلامية برئاسة خمس سلطات محلية من مجموع ٤٨ سلطة محلية عربية. فقد فازت بالرئاسة، لأول مرة، في كل من ام الفحم وكفر قاسم وجلجولية وراهط، واحتفظت برئاسة مجلس كفر برا. ومن الجدير ذكره ان هذه التجمّعات الخمسة تقع كلها في منطقة المثلّث التي تتميّز بالتجانس الديني لسكانها العرب (مسلمون)، وباقترابها الجغرافي للضفة الفلسطينية، حيث ينمو التديّن وتتواجد تنظيمات اسلامية اصولية. كذلك تمّ تمثيل الحركة في عضوية المجلس البلدي لمدينة الناصرة (ستة أعضاء من مجموع ١٩ عضواً)، وفي المجالس المحلية لكل من كفر كنّا (أربعة من ١٣، والرينة اثنان من تسعة) والفريديس (اثنان من تسعة) والطيبة (اثنان من ١٥) والطيرة (اثنان من ١٣) وقلنسوة (واحد من ١١)[٢١].

في ضوء فوز الحركة الاسلامية في انتخابات السلطات المحلية العربية، شنّ بعض المسؤولين الاسرائيليين حملة تحريض ضد هذه الحركة. فقد دعا عضو الكنيست رعنان كوهين، وهو المدير السابق للدائرة العربية في حزب «العمل»، الى اعلان الحركة الاسلامية خارجة على القانون[٢٢]. وقال عضو الكنيست عوفاديا لين، من الليكود، وهو الرئيس بالوكالة للجنة الداخلية التابعة للكنيست، انه قلق جداً من توسّع الحركة الاسلامية التي وصفها بأنها «حركة متطرّفة، ولها أبعاد خطرة على العلاقات بين المواطنين العرب واليهود في اسرائيل». وأعرب عن اعتقاده بوجوب احتواء هذه الحركة وهي في بداية طريقها، لأن هدفها النهائي ـ حسب رأيه ـ هو «زعزعة أسس الدولة باستغلال الوسائل والأدوات الديمقراطية التي تضعها الدولة تحت تصرّفها»[٢٣].

أمّا فوز الحركة الاسلامية في الانتخابات المحلية الاخيرة، هذا الفوز الذي أطلق عليه البعض اسم «الانقلاب الاخضر»[٢٤]، فيعود الى أسباب عديدة، اهمها تعزّز الوعي الديني لدى المواطنين العرب في السنوات الاخيرة، وقد أوضحنا ذلك سابقاً، وخيبة أمل هؤلاء من الادارات الجبهوية والسلطات الحكومية على حد سواء، هذه الادارات والسلطات التي فشلت في توفير الخدمات الضرورية لمواطنيها؛ هذا في الوقت الذي تزايدت النشاطات الاجتماعية والخدمات العديدة التي قدّمتها الحركة الاسلامية. ففي ام الفحم، على سبيل المثال، ومقابل الضائقة المالية التي عانت منها الادارة